مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

جينالوجيا الدولة في الشرق الأوسط: بنية السلطة والمجتمع

عيســاوة امنـــة
قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة02
aissaouaaminaz@yahoo.fr

الملخص–

لطالما كانت ثنائية المجتمع والسلطة من أهم الثنائيات الجدلية الأكثر مناقشة في الفكر والواقع السياسيين، فهما المكونان الأساسيان والشرطان القانونيان الأهم في قيام الدولة بما هو متعارف عليه في القانون الدولي. ويعد موضوع الدولة من أهم موضوعات العلوم السياسية والعلاقات الدولية التقليدية إلا أنه متجدد الطرح خاصة بعد التحولات التي عرفها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي طرحت سؤال السيادة في مواجهة العولمة التي ميزت السياسة العالمية في تلك الفترة وما تلاها،أما على المستوى الداخلي فإن الدولة طرحت أمامها إشكالات تجدد الوظائف وتدعيم أسس الوحدة المجتمعية وإشكالية التفكك نتيجة البنية الطائفية أو المذهبية أو حتى العرقية، وتعد منطقة الشرق الأوسط حقلا إقليميا مهما لدراسة طبيعة هذه الإشكالات خاصة على مستوى المجال العربي الذي عرف عدة تحولات من أبرزها الحراك الشعبي منذ 2011 والذي كشف عن ترهل الدولة وضبابية مفهومها.

الكلمات المفتاحية: جينالوجيا، الاستبداد،البنية السوسيولوجية للمجتمعات، القبيلة، المذهبية، الدولة الريعية.

Abstract-

Has always been a dual society and the state of the most important dialectical diodes most discussion at the thought of actually politicians, they are key components Aleghanonyan and conditions are the most important in the establishment of the state as is customary in

international law. The subject of the state of the most important topics of political science and traditional international relations and longer, but he renewed discourse, especially after the transformation of the international system in the post-cold war and raised the question of sovereignty in the face of globalization that has characterized the global politics of the period and its aftermath, either at the domestic level, the State posed in front of renewed clashes jobs and strengthen the foundations of community unity and The Middle East is an important regional field for the study of the nature of the Arab private area who knew several transformations of the most prominent of the popular movement since 2011.

Key words: Ginalogia, tyranny, tribal, sectarian, rentier state.

مقدمة-

على امتداد العقد الماضي وقع تطوران متناقضان ظاهريا: على الصعيد الفكري كان علماء السياسة والاجتماع منهمكين في إعادة الدولة إلى الساحة بصفتها مفهوما تحليليا رئيسيا، بينما على صعيد الحياة السياسة والاقتصادية، كان هناك الحديث عن تقليل دور الدولة.

ومعالجتنا لموضوع الدولة في الشرق الأوسط تستدعي منا البحث عن جينالوجيتها (❖) في إطار مجالات تتفاوت أهميتها من المجال العربي الأكثر اتساعا وظهورا من حيث طرح إشكالية الدولة والمجال الشرق أوسطي

(التركي- الإيراني- الاسرائيلي) الأقل إشكالا في فهم وحسم قضية الدولة.

فعلى المستوى العربي شُرع بالاهتمام بالدولة في أوساط المفكرين العرب في ثمانينات القرن العشرين، وكانت الدولة قد ظهرت في الوسط العربي في وقت كان العرب فيه فريقان فريق منشغل بـ "الأمة الإسلامية" وفريق منشغل بـ "القومية العربية"، ولم تكن تشغلهم الدولة ولا الحكم ولا كيفية تسيير شؤونه[1].

❖**جينالوجي**: علم الأصول حيث يدل على ذكر الأصول وتعدادها. والاطلاع على المنهج الجيولوجي انظر: عبد الرزاق الداوي: «: الجينالوجيا وكتابة تاريخ الأفكار" مجلة فكر ونقد، عدد 30: دار النشر المغربية، (الدار البيضاء)2000.

[1] نزيه الأيوبي: **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط**،ترجمة امجد حسين،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 38.

وما ينبغي التشديد عليه أن الدولة سواءا في المجال العربي أو خارجه هي مفهوم حديث، فكل ما يطلق عليه دولا داخل النظام الشرق أوسطي ما هي إلا كيانات لا يتجاوز عمرها قرنا من الزمان. بما في ذلك الدول القديمة كمصر والعراق وتركيا وإيران- كل هذه الدول امتداد للمجال الإسلامي أو الامبراطوري التقليدي- ومن ناحية أخرى، فإن مفهوم الدولة ذاته له معنيان متناقضان. فمفهوم الدولة القومية- كمفهوم أوروبي المنشأ- يعني إقليما وشعبا وسلطة وهو مفهوم مشتق من الكلمة اليونانية (Statue) التي تعني الثبات والاستقرار. أما مفهوم الدولة في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية، 269 فيعني التداول والتغير والتحول. وكان يطلق على نظم الحكم وليس على الشعب أو الإقليم وقد أحسن روزنتال في ترجمته لمقدمة ابن خلدون إلى الانكليزية حين ترجم مفهوم الدولة إلى لفظ (Dynasty) أي سلالة حاكمة[1].

وعليه يحتمل معالجة مفهوم الدولة في الشرق الأوسط أهمية بمكان لما يشهده الواقع من صراع وعدم استقرار سواء على مستوى الدولة أم على مستوى النظام الإقليمي ككل، وذلك يعود إلى عدم تجذر مفهوم الدولة في هذه المنطقة بالمعنى المتداول والأكثر انتشارا ممثلا في النموذج الأوروبي. فالمجال العربي شهد تحولا في شكل الدولة من القبيلة إلى الدولة العالمية المترامية الأطراف في شكلها الإسلامي الثيوقراطي إلى الدولة القطرية الحالية، أما تركيا فقد تحولت من الحكم الإسلامي الثيوقراطي إلى الدولة القومية العلمانية. في حين عرفت إيران تحولا من الدولة الإمبراطورية الى دولة قومية علمانية الى دولة ثيوقراطية دينية، وتبقى إسرائيل دولة طارئة وعازلة في المنطقة جاءت نتيجة مساومات ومصالح القوى الكبرى، تتراوح بين نموذج دولة حديثة مبنية على أسس قومية ودينية في الوقت ذاته.

[1] محمد نصر عارف:**الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية المعاصرة**،تحرير محمد على الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ، ،2005، ط.1، ص537.

المبحث الأول: التركيبة السلطوية لدولة الشرق أوسطية

1.استبداد السلطة:مقاربة مفاهيمية.

يعتبر الاستبداد ظاهرة بشرية شهدتها مختلف المجتمعات، سواء تخلصت منها بصورة جذرية أو ترسبت بعض عناصرها في ثقافتها، إلا أن ظاهرة الاستبداد السياسي تكتسب صيغة فريدة في المجال العربي بالخصوص وامتداده الإسلامي الإيراني والتركي، فهي ظاهرة متجذرة في الثقافة العربية تتمظهر في أشكال وظواهر متعددة[1].

وهناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت ظاهرة الاستبداد سواءا من ناحية تاريخية كمقدمة ابن خلدون، التي اقتفى فيها منهجا علميا معتمدا على صبر هذه الظاهرة من خلال مفهوم تحليلي هو مفهوم العصبية، أو من خلال أسلوب نقذي لاذع صبر ظاهرة الاستبداد وعلاقتها بمسبباتها ككتاب "**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**" لعبد الرحمان الكواكبي، أو من خلال معالجة البعد الأخلاقي المعزز لقيم الاستبداد. وقد حاول العديد من المفكرين العرب معالجة هذا الجانب، وكان أهمهم محمد عابد الجابري الذي قرأ من خلال مشروعه الكبير العقل والواقع العربيين علاقة ذلك بظهور الاستبداد[2].

ويعني الاستبداد في أبسط معانيه الإنفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد من دون بقية المواطنين، فالاستبداد السياسي يفترض ابتداءا وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة من دون الآخر.

فهو فعل يقوم على الاستيلاء على شيء هو حق مشترك مع الغير[3]، ويعتبر تعريف الكواكبي الأشهر والأكثر ضبطا لمفهوم الاستبداد الذي يعرفه على أنه:" غرور المرء برأيه والأنفة عند قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي

---

[1] المصدر السابق، ص530.

[2] زهير فريد **مبارك: أصول الاستبداد العربي**، الانتشار الغربي، لبنان، 2010،ط.1 ،ص ص 18 – 19.

[3] محمد هلال الخليفي: **جذور الاستبداد في الحياة العربية المعاصرة، في الاستبداد في نظم الحكم العربية**،:مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2005، ص280.

الحقوق المشتركة". وأما تعريفه للاستبداد بالوصف على ما جاء في كتابه فهو صفة للحكومة المطلقة التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين[1].

2.الاستبداد السياسي والمتغير الديني:

يعتبر المجال العربي المنطقة الأكثر تميزا في الشرق الأوسط بالاستبداد السياسي، ما يطرح العديد من التساؤلات أهمها: هل الاستبداد موروث ثقافي عربي لا يمكن التخلص منه؟ وفي هذا الصدد يجيب حسن حنفي: إن أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، وما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو رأسي للعالم، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع كما هو معروض في الثنائيات التقليدية الموروثة".

ويتفق سعد الدين إبراهيم بتحميل الثقافة العربية جزءا هاما من الظاهرة الاستبدادية، فالاستبداد لا يعود فقط إلى أنظمة حكمنا ولكن يعود إلى ينابيع ثقافتنا المعاصرة التي تجعل الجماهير العربية مهيأة لقبول هذا الاستبداد[2].

ويشكل الدين عنصرا حيويا في تشكل ثقافة ووعي شريحة كبيرة من المجتمعات العربية، وليس الإشكال في الدين الإسلامي، فهو دين العدل والمساواة ولكن الإشكال يقع في الفكر والفقه الإسلاميين، فقد ظلت السياسة الحلقة الأضعف في التراث العربي الإسلامي فمنذ التأزم المبكر للخلافة الإسلامية حتى الإجهاض السياسي لمحاولة النهوض المعاصرة والمنطقة العربية الاسلامية تشهد اضطرابا مزمنا، فقد ظل السياسي مهمشا من قبل العلماء، الذين عكفوا على توجيه النصح للخلفاء والحكام والملوك دون البحث في تفسيد الحكم وتطوير

[1] عبد الرحمان الكواكبي: **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، دار النفائس، 2006، . ط.3، ص ص 37.38.

[2] فؤاد عبد الله: **آليتا الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، في الاستبداد في النظم العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ط.1، ص- ص 299.390.

آلياته. إضافة إلى أن أهم سبب أدى إلى استفحال ظاهرة الاستبداد السياسي في المجال العربي الإسلامي مقولة " **الفتنة أكبر من القتل**"، ذلك أن التراث العربي الإسلامي في شقه الداعي إلى طاعة أولي الأمر خوفا من الفتنة ساهم في إيجاد بيئة اجتماعية تبدى قابلية للإذعان للحاكم وقد استغلت الأنظمة العربية هذه الظاهرة بتعميمها من خلال مؤسساتها الدينية، فنشأ ما يمكن تسميته على حد تعبير منى مكر عبيد "**مجمع المصالح السياسي- الديني**"[1].

لقد كبل فهم محدد للمقدس المنظومة المعرفية الإسلامية، فجعل من السلطة شيئا مقدسا. فالحاكم أو المرشد هو أولى بتدبير شؤون الرعية وأقرب لمعرفة رشد رعيته ودفعهم لذلك، وهذا للأسف ما نجده ليس فقط على مستوى علاقة الشعوب بالأنظمة السياسية، بل كذلك على مستوى علاقة المناضلين في الأحزاب الإسلامية بقادة هذه الأحزاب، ما جعل من فكرة السمع والطاعة خوفا من الفتنة والضلال وغيرها أمرا مقبولا بل مسلما به في الفكر والوعي الإسلاميين.

وما يجدر الإشارة إليه أن الفكر السياسي في شقه السني أكثر تأكيدا لحقيقة الطاعة المطلقة والحفاظ على الوضع القائم، على عكس الفكر الشيعي - في الاتجاه العام لا التفصيلي- فهو ثوري بانحيازه إلى الفئات الشعبية الفقيرة. برغم من جعله الإمامة منصبا مجاورا في مكانته للنبوة [2].

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل ارتباط الشكل السلطوي الاسلامي بالاستبداد يعني نفي وجود تجربة إسلامية ناجحة عرفت بمرحلة الخلافة الراشدة؟

يتمحور هذا السؤال تحت عنوان كبير هو" المستبد العادل" حيث يرى البعض أن الاستبداد في التاريخ الإسلامي يختلف عما هو موجود اليوم والمأخوذ من الفكر الغربي، ذلك أن النظرة السائدة للاستبداد تعني الحزم وعدم التردد في اتخاذ القرار، وكذلك عدم التردد في تنفيذه، ما أدى إلى ظهور مقولة " إنما

[1] عبد النور بن عنتر : " التسلطية السياسية العربية"، مجلة فكر ونقد، العدد 45، يناير 2002، ص 32.

[2] وليد عبد الحي: **حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الأفاق السياسية"، في الانفجار العربي الكبير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ط.1 ، ص 156.

العادل من لا يستبد" ، وعليه تم الربط بين الاستبداد والعدل، ومثال ذلك تجربة الصحابي الجليل عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – الذي تميز بالحزم والعدل في خلافته[1]، وكذلك بالنسبة لبقية الخلفاء الراشدين الذين كانوا يسعون إلى طاعة الله من خلال خدمة رعيتهم وتحقيق العدل والمساواة بينهم، غير أن هذا النموذج للحاكم من طراز شخصية الصحابة يصعب تكراره لأنه مبني على الورع والتقوى. فوصول الصحابة للحكم لم يكن إلا لخدمة الدين والعباد وليس لخدمة مصالحهم الشخصية، وقد دلت على ذلك العديد من المقولات الشهيرة منها قول أبي بكر الصديق:" لقد وُليت عليكم ولست بأحسنكم فأطاعوني ما أطعت الله فيكم"، وعليه طاعة الحاكم مقصورة بطاعته لله.

يظهر أن ربط الدين بالاستبداد السياسي في المجال العربي والإسلامي يعود الحظ الوفير فيه إلى الفكر السياسي الإسلامي الذي لم يولى لقضايا السياسية أهمية، وعمل على تكريس مبدأ الطاعة العمياء متخذا من نموذج الصحابة سبيلا في تبرير حجته رغم الاختلاف الواقع بين فترة حكمهم وبين الواقع الإسلامي الحاضر حكاما ومحكومين.

وما يمكن إضافته في هذا الصدد إذ ما تم التسليم بثنائية الاستبداد والدين فهذا يعني بالضرورة أن تغييب الدين والنخبة الدينية عن الحكم باسم الله في الأرض سيحقق الحرية والديمقراطية، غير أن متابعة العالم العربي وحتى الإسلامي بعد زوال الخلافة وتشييد أنظمة حكم علمانية ودول ذات صبغة قومية على شاكلة الدول الأوروبية العلمانية ، لم يمنع من غياب الاستبداد وفي هذا الصدد يقول جون اسبوزيتو:" أن العلمانية في الشرق الأوسط صارت متلازمة مع الديكتاتورية رغم أنها تزعم الحرية والانفتاح والديمقراطية الليبرالية"[2]، ولا أدل على ذلك أن أغلب الدول القطرية التي نشأت بعد زوال الحكم العثماني هي دول ديكتاتورية ارتبطت ديكتاتوريتها بالنخب العسكرية.

---

[1] زهير فريد مبارك ، مصدر سبق ذكره ، ص 268.

[2] جون اسبوزينو وآخرون: **الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط**، دار هرش و شركاؤه، لندن،2000. ط.3، ص9.

3.الاستبداد والمتغير العسكري.

قد تكون نظرية هارولد لاسويل من أكثر النظريات شيوعا لتحليل العلاقات العسكرية – المدنية، إذ يرى لاسويل أن تهديد القوى الخارجية (الاستعمار والتنافس الدولي وخطر القوى الإقليمية) يعظم من وظيفة المؤسسة العسكرية التي تعمل على تسخير طاقات المجتمع لصالح حماية المجتمع، ومع تزايد ظاهرة العنف السياسي التي تشهدها أغلبية الدول الشرق أوسطية تعززت الوظيفة الحمائية للمؤسسة العسكرية[1].

وتعد المؤسسة العسكرية في الدول الشرق أوسطية، الأكبر حجما وتكلفة، وضمن العالم العربي خصوصا كان لمصر وسوريا والعراق أكبر عدد من القوات المسلحة بالنسبة إلى عدد سكانها. وفي الخليج العربي تعتبر السعودية أكبر دولة تخصص حجما كبيرا من ميزانيتها للإنفاق العسكري[2]، وذلك في إطار تنافسها الإقليمي مع إيران، ونفس الشيء بالنسبة لإيران التي تسعى لتطوير الطاقة النووية بهدف امتلاك السلاح النووي وتركيا التي تملك قوة عسكرية في المنطقة عززتها بانضمامها إلى الناتو، وقد حكمت النخبة العسكرية طويلا في تركيا وكان لها اليد الطولى في سياساتها الداخلية والخارجية إلى أن تم تحجيم هذه المؤسسة مع صعود حركة العدالة والتنمية بقيادة أردوغان إلى الحكم، أما إسرائيل رغم كونها دولة حرب نتيجة احتلالها لفلسطين وصراعها مع حماس وحزب الله، إلى أنها استطاعت عزل الجانب العسكري عن المدني، وإعطاء أولوية لقطاعات البحث العلمي في الإنفاق على حساب النفقات العسكرية التي تتحمل الولايات المتحدة جزءا كبيرا منها في إطار تحالفهما الاستراتيجي والحضاري.

ويفسر الكثيرون ظاهرة تدخل العسكر في الحكم في دول العالم الثالث بصفة عامة ودول الشرق الأوسط بصفة خاصة، في أن العسكر في مساعيهم للحصول على الحداثة، هم أكثر تأهيلا من الكثير من المجموعات الأخرى

[1] وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 230.

[2] نزيه الأيوبي، مصدر سبق ذكره، ص 509.

لتولي منصب قيادي، لأنهم من بين أكثر قطاعات المجتمع تعلما وتنظيما وتوجها تكنولوجيا. وقد مال العسكر إلى تبرير تدخلاتهم إما بتقديم أسباب قومية كمحاربة الاستعمار أو مواجهة تهديد ما، أو الحاجة للوحدة الوطنية[1].

أما التفسير الأقرب إلى الصواب عند الكثيرين، هو أن الظاهرة العسكرية تسللت إلى السلطة السياسية كون أغلب دول الشرق الأوسط كانت دول مستعمَرة خاصة المجال العربي ونالت استقلالها عن طريق العمل التحرري، فاستولت على الحكم مباشرة بعد حصول دولها على الاستقلال[2]، إضافة إلى أن حروب الدول العربية مع إسرائيل خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي ساهمت في بروز هذه النخبة على الساحة سواءا بإخفاقاتها أو انتصاراتها، وقد عمق ما يعرف بالربيع العربي من دور هذه المؤسسة كحامية لثورة الشعوب العربية.

4: الاستبداد السياسي والمتغير الاقتصادي.

على مستوى الاقتصاد تميز هذا المجال بتوسع أدوار السلطة، وشمل ذلك أغلبية الدول الشرق أوسطية خاصة منها الدول المتمركزة في المجال العربي، وكانت هناك ضرورة بحثية ملحة للإجابة عن سبب توسع القطاع العام على حساب القطاع الخاص، والتساؤل الأهم: إلى أي مدى يمكن أن تتنازل النخب السياسية في دول المنطقة لتحقيق التنمية بفتح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار من أجل تحقيق دولة الرفاه، خاصة أن أغلبية دول المنطقة دول عالم ثالثية؟

إن الإجابة عن التساؤلين أعلاه تحتم علينا ربط الجانب الاقتصادي التنموي بالجانب السياسي، أين يغلب مشهد الانسداد السياسي واحتكار السلطة واحتكار رأس المال العام نتيجة الطبيعية الاقتصادية الريعية لأغلبية دول المنطقة فيعكس الاقتصاد الشرق أوسطي صورة استاتكية جامدة غير متطورة نتيجة بقاء واستمرارية نموذج معين للحكم.

بالانتقال إلى تحليل وقياس متغير الاقتصاد في تفكيك الدول الشرق أوسطية، يمكن ملاحظة الجمود الذي طبع اقتصاد المنطقة منذ القرن التاسع

[1] المصدر السابق، ص 514.

[2] وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 164.

عشر وأوائل القرن العشرين، فهو اقتصاد ريعي تابع للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك من خلال تصدير المواد الأولية أو المصنعة تصنيعا أوليا، ولم يؤد اكتشاف النفط في المنطقة إلا لتعزيز ظاهرة الريع، فحصل تصديره محل المواد الأولية الزراعية وبما أن الريع النفطي هو جزء من ملكية الدولة، بات مفهوما حجم المصالح التي يشكلها إشراف أجهزة الدولة على توزيع الريع[1] والدخل الكبير المتأتي من إنتاج النفط.

إن واحدة من الطرق المفيدة نظريا لفهم هذا الدخل هي التي يقترحها المهداني، والتي تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعا خارجيا، أي إيجارا تتقاضاه هذه البلدان من تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن الأهمية بمكان إدراك الصفة الخارجية لهذا الريع الذي يمثله الدخل النفطي، فهو أشبه بهبة خارجية أجنبية ولكنها هبة مستمرة منتظمة، ولهذا يمكننا فهم إعراض أغلب الأنظمة السياسة العربية عن مضايقة شركات النفط العالمية والتي تساهم في تعزيز استقرار أنظمتها، كما يمكننا تفهم عدم وجود صلة بين إنتاج النفط كنشاط اقتصادي وقطاعات الاقتصاد الوطني، لا من حيث العمالة ولا من حيث التوظيف، ولا من حيث استهلاك النفط محليا، ولا من حيث تأثيره على الصناعة الوطنية[2].

وملخص ما سبق أن حقيقة المجتمعات التي تقوم الحياة الاقتصادية فيها على ريوع تسيطر عليها الدولة يصبح الميل فيها إلى الاستبداد واحتكار السلطة من قبل فئة اجتماعية معينة سمة رئيسية في الحياة السياسية، تلك هي حالة أغلب المجتمعات الشرق أوسطية، حيث ظلت مصادر التصنيع غريبة عن المنطقة، رغم الانفتاح الواسع على الحداثة منذ القرن التاسع عشر، ولم يشكل القطن والفوسفات ولا النفط قوى محركة في التطور الاقتصادي المحلي، كما أن

[1] جورج قرم، **انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس الى غزو العراق**،ترجمة محمد علي مقلد، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 2008، ص 96.

[2] خلدون النقيب: **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ط.2، ص 12

صعود البرجوازيات منذ القرن العشرين قد كبح قيام الثورات والانقلابات والاشتراكات وصار التسلط على الدولة الموزعة لحصيلة الريوع الهدف الأقصى، مما أدى إلى غياب البرامج الاقتصادية التنموية ذات الطابع الإصلاحي سواء على مستوى النخبة الحاكمة أو حتى على مستوى أعضاء المجتمع المدني من أحزاب ونخب مثقفة وللريع في حقيقة الأمر دور في حالة الجمود التي تخيم على مشهد الاقتصاديات العربية إلى حد بعيد[1].

ولهذا النوع من الدول الريعية بعض الخصائص تجمل فيما يلي:

- إن الاقتصاد الوطني الريعي يعتمد على النفط بطريقة غير مباشرة وهو طريق مصروفات الدولة أو الإنفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط الى قطاعات المجتمع. وهذا عكس الدول التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الإنتاجية والخدماتية في الاقتصاد الوطني.

- إن ضخ عائدات النفط وتدويرها في الاقتصاد الوطني، أعطى انطباعا بالرفاهية والازدهار الاقتصادي، من دون حدوث أي توسيع في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق التصنيع والتنويع في مصادر الدخل، وهذه هي السمة العامة لاقتصاديات الدول الريعية، التي شهدت بروز حالة من مركزية الدولة، وبروز دور للأسر والنخب الحاكمة، ولذلك ظهرت الأسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة، ولم تأت عن طريق الاختيار[2].

وهنا حصلت المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية، فالقوى التي قادت إلى نشوء النظم الأوتوقراطية قبل الحقبة النفطية لم تختف بعد اكتشاف النفط، وليس هناك شك في أن الثروة النفطية كانت حجر الزاوية "لصفقة الاستبدادية"، التي أتاحت لهذه الأسر الحاكمة الدعم الإضافي للمحافظة على حكمها[3]. وهذا الدعم يتمثل في صورتين أساسيتين طبعتا المشهد

[1] جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[2] خلدون النقيب، مصدر سبق ذكره، ص، ص 124.125.

[3] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي: «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، لبنان: العدد387، مايو 2011، ص87.

الاقتصادي العربي وبدتا واضحتين بعد الحراك العربي بداية من عام 2011. تتمثل الصورة الأولى في: توفر الخزينة العامة للدولة على أموال طائلة لشراء الأمن الاجتماعي عن طريق رفع سقف الأجور، ودعم القطاعات الصغيرة الخاصة، وفتح مناصب عمل وهمية بمبالغ مالية مقبولة. مما أدى إلى استكانة المجتمع وهدوئه وهذا ما حصل في الجزائر وغيرها من الدول العربية على غرار الأردن حيث اعتمدت الحكومة الأردنية 283 مليون دولار لتغطية قرار خفض الضرائب على بعض السلع عقب الثورة التونسية[1].

أما الصورة الثانية: فتتمثل في دعم القوى الرأسمالية العاملة - على رأسها الولايات المتحدة، كأكبر دولة حاضنة للشركات المستثمرة في القطاع النفطي- لنظم الحكم الأوتوقراطية، وهنا تحصل المقايضة الثانية وهي إخلاء القطاع النفطي للاستثمار الخارجي مقابل دعم هذه الدول للأنظمة السياسية المستبدة، نتيجة ضمان هذه الأخيرة لمصالح الاقتصادية لهذه الدول، وبالرجوع إلى الحراك الشعبي العربي نلاحظ مدى تمكن دول الخليج من السيطرة على انتفاضة الشعب البحريني بدعم خارجي، واستقرار أنظمة هذه الدول على غرار أنظمة دول أخرى غير ريعية حال تونس ومصر وسوريا، ويبقى الاستثناء العراقي عام 2003، والليبي عام 2011 حاضرا، ولكن بصورة تناقض التحليل السابق، وهو أن وجود نخب حاكمة معارضة للمصالح الأمريكية في المنطقة أدى إلى قلب نظام صدام حسين عام 2003 واستغلال نفط العراق بصيغة مباشرة تشبه الاستعمار التقليدي. أما حالة ليبيا فتمثلت في تدخل حلف الناتو لإرجاح الكفة لصالح القوى الثورية، وقد بينت الأحداث بعد اغتيال معمر القذافي مدى تهافت الشركات النفطية الأوروبية والأمريكية على ليبيا.

إذن، يمكن القول إن جزءا من النزاعات ومظاهر عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة، ترجع إلى تداخل عامل النفط والوراثة والقوى الأجنبية، أو كما قال توماس فريدمان:" إن الأسر الحاكمة لن تنقب عن العقول طالما أنها قادرة على التنقيب عن آخر برميل نفط لشراء الولاءات، وإعاقة التغيير الجاد في المنطقة".

[1] وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص215.

كما ساهم الاقتصاد الريعي مساهمة فعالة في خلق سيكولوجية فردية إتكالية في المجتمعات الريعية، فإذا كانت غالبية السكان في بلد معين مرتبطة بعملية استخدام الريع وتوزيعه، فإن هناك تبريرا لاستطاعة المرء أن يتحدث عن بلد أو مجتمع ريعي. ومن المتوقع سيادة "الذهنية الريعية". إذ يستطيع الأفراد أن يحيوا حياة جيدة دون أن يلزموا أنفسهم بأي أخلاقيات عمل مشددة، ولا توجد ضرورة لإجراء أي تمييز بين دخل مستلم ودخل مكدود من أجله. وإن موقفا مبني على قاعدة" ما يأتي بسهولة، يذهب بسهولة" قد يوحي بشكل الإنفاق على المستوى الفردي والعام[1].

إذن الدولة الريعية مبنية على اقتصاد من النموذج التداولي، حيث تكون مكانة الدولة هي المحرك الرئيسي لوظيفة التداول أو التحصيص إزاء شتى القطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية، وقد تنجم عن حالة كهذه نتائج سياسية مختلفة، وفيما يلي أهمها:

1- بما أن الريع مستمد من الخارج فإن قيام الدولة بتسلم ذلك الدخل وإنفاقه يجعلها وسيطا بين النظام الرأسمالي العالمي من جهة واقتصاد الدولة ومجتمعها من جهة أخرى، هذا يتسبب في تقليص دور المجتمع المدني، فدور هذا الأخير يزداد في الفضاءات التي تنسحب منها الدولة، ولما كانت الدولة قائمة في أغلب القطاعات التي يحتاج إليها الفرد، فإن الحاجة إلى المؤسسات الوسيطة تصبح أقل إلحاحا[2]، وإن وجدت فهي استمرار لوجود الدولة التي تدعمها ماديا نتيجة ندرة المال العام.

2- أدى الاقتصاد الريعي إلى انتقال العقلية الاستبدادية إلى الدول غير النفطية فقد اجتذبت التنمية الاقتصادية البترولية في دول الخليج قوى عاملة من البلدان العربية غير النفطية، إلا أن الذهاب إلى العمل في الخليج خاصة بالنسبة للطبقات المتعلمة وكذلك النخب السياسية، ساعد على إضعاف اهتماماتها بالقضايا الوطنية لبلدانها فهذه الظاهرة كانت بمثابة طريقة

[1] نزيه الأيوبي، مصدر سبق ذكره، ص 456.

[2] وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص214.

ترحيل (Exit mode) عملت على تقليل الضغط السياسي الداخلي من أجل الديمقراطية. ويرى بعض المحللين أن العمل والإقامة في منطقة الخليج يجعلان المقيمين فيها يميلون إلى اكتساب ثقافة اجتماعية – سياسية لا تشجع على الديمقراطية، فهم يعودون إلى بلدانهم وهم يحملون قدرات أكثر تقبلا للممارسات الأوتوقراطية لحكوماتهم.

3- إذا كان النموذج الريعي يفسر حالة الاستبداد السياسي في أغلبية الدول في المجال العربي، فكيف يمكن تفسير التفاوت في النزعة الليبرالية بين الدولة العربية الفقيرة كالأردن والمغرب ومصر وسورية واليمن وتونس؟ يرى البعض من المحللين أن ذلك عائد إلى الأسس التي بنيت عليها الشرعية في الدول التقليدية الفقيرة مقابل الأسس الشرعية في الدول الجمهورية، إذ بُنيت شرعية الأولى على أساس ديني (الانتساب إلى أسرة النبي صلى الله عليه وسلم) وهو أساس انحصرت جاذبيته ما يجعل النظام أقل ميلا إلى أدوات الاستبداد المفرطة، أما النظم الجمهورية فقد بُنيت شرعيتها على أسس أيديولوجية (القومية والاشتراكية) وعندما تعرضت هذه الأسس الأيديولوجية للهزيمة تزعزعت شرعية هذه النظم، وهو ما دفعها إلى اللجوء إلى آليات الاستبداد المفرطة للحفاظ على بقائها.

4- تداخل الجهاز الأمني مع الجهاز السياسي، وزيادة الإنفاق على قطاع الأمن والدفاع من أجل ضمان التوازن الإقليمي العسكري[1].

3-1- الاستثناءات في اقتصاديات الدول الشرق أوسطية

انتهينا في دراستنا للمشهد الاقتصادي في جزء هام من الشرق الأوسط ألا وهو الجزء العربي إلى سيطرة مفهوم الدولة الريعية، التي ساهمت مساهمة فعالة في سيادة الحكم الأوتوقراطي والعقلية الاتكالية على مستوى الشعوب، مما عطل مسار التنمية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى. وتعتبر قضية الديمقراطية والتنمية من أهم الإشكالات التي تربط السياسة بالاقتصاد. وتتمحور أساسا حول مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الديمقراطية

[1] المصدر نفسه،ص217.

كهدف نهائي لكل عملية تحديث وتنمية سياسية من جهة، وفي المقابل حول مدى تأثير نوعية النظام السياسي (ديمقراطي أو تسلطي) في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهنا تم طرح إشكالية هل الديمقراطية هي التي تقود إلى التنمية أم العكس؟[1]

على المستوى العربي لاحظنا بما لا يدع الشك لأي باحث، إلى أي مدى ساهمت الأنظمة الاستبدادية في احتكار الريع البترولي وتسيره بما يخدم مصالحها. مما عطل عملية التنمية الاقتصادية وجعلها عملية شكلية تقوم على حسن توزيع الريع البترولي لا على تحقيق قاعدة اقتصادية تكون حصنا منيعا في حالة نضوب النفط. وعليه فتحدي القائم أمام الأنظمة السياسية العربية ما بعد الثورية هو تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أنظمة جاءت باختيار الشعوب، وعلى اعتبار آخر أن هذه الشعوب أصبحت تدرك إدراكا تاما تصنيفها المتأخر ما بين شعوب ودول العالم. الاستثناء المطروح الآن هو على مستوى مجالات هامة وقائدة في النظام الشرق أوسطي كتركيا مثلا.

إذا ما انتقلنا إلى تركيا فإننا سنلحظ كباحثين مدى توافق تحقيق الديمقراطية في تحقيق قفزة تنموية هامة، فقد مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، وكان من نتائج ذلك التحول أن احتلت تركيا المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، فضاقت لأول مرة الفجوة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية[2].

---

[1] رضوان بروسي، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية نحو مقاربة غير معيارية"، المستقبل العربي، لبنان: العدد 409،مارس2013، ص15.

[2] إبراهيم أوزتورك: **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002- 2008، في تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ط.1، ص47.

وترجع زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير الى الاعتماد على توسيع دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام، الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشاكله، وكان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال الفترة (2002- 2008):

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة 100%.

ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة للمواضيع المتعلقة بزيادة استخدام رأس المال وعلاقتها بمعدلات نمو الاستثمار والصناعة بين (1990- 2001) والفترة الواقعة بين (2002- 2008)، ويلاحظ بناء على تلك المؤشرات أن القطاع العام ترك السوق للقطاع الخاص[1].

المبحث الثاني: التركيبة السوسيولوجية للمجتمعات الشرق أوسطية

إن اللغة المشتركة، ووحدة الدين وتقارب العادات والتقاليد سواء المرتبطة بنمط الحياة الاجتماعية أو الثقافية، وإلتفاف الشعب حول أسس مشتركة لبناء الدولة، هي من أهم مظاهر تحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية التي تعتبر الغاية القصوى في مشروع الدولة- الأمة (Nation-state)، بحيث تجري عمليات الاندماج في شتى أصعدة الدولة وهياكلها، فهي تستهدف بناء كيان سياسي جديد يتمايز عن جميع الكيانات والجماعات المكونة له، فهو كيان مشترك من حيث شعور الأفراد والجماعات بحسن المشاركة والمقاسمة، فالدولة مكسب مشترك يقتضي الحفاظ عليه. وتعد الدولة كذلك كيانا مشتركا من حيث تنظيمها وكيفية إدارتها والتعامل معها ومثل هذا الولاء

[1] المصدر السابق، ص 50.

رعد عبد الجليل مصطفى الخليل وحسام الدين عبد المجيد:" نموذج الدولة- الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: العدد 33،شتاء 2013،ص 121.

المشترك والتنظيم العام لمكونات الدولة الثقافية منها والإدارية إنما هو نتيجة للعمل بمشروع بناء الدولة – الأمة[1].

غير أن هذه الصورة الموحدة للدولة- الأمة لم تعد كذلك، إذ شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة، تفجر قضايا النزاعات ليس فيما بين الدول ولكن داخل الدول، وأصبحت كرات البلياردو الصلبة كرات بيلياردو مثقوبة دلالة على تفجر قضايا الإثنيات والعرقيات وضعف السلطة المركزية أمامها، وبهذا أصبحت الدراسات الاستراتيجية تميل بطريقة غير مسبوقة للتركيز على العامل الثقافي الذي اعتبره عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين البراديغم الجديد. وقد انعكس هذا التحول في اتجاهين بارزين، قانوني: تمثل في تمدد التشريعات الدولية إلى الملفات الاجتماعية والقيمية كموضوعات الجندر والسكان وحقوق الإنسان، وديني: تمثل في الاهتمام بالظاهرة الدينية بأبعادها المختلفة.

كما لا تزال قضية التعدد الإثني تثير كثيرا من المشاكل السياسية والثقافية، بل إنها تشكل داخل بعض المجتمعات قنابل موقوتة تنفجر بين الحين والآخر وتوظف في سياقات محددة، فقد يبرز على سطح المجتمع في حقبة تاريخية محددة شعار إثني بهدف تعزيز دوائر حضور فئات اجتماعية في فضاء الصراع السياسي داخل مجتمع معين، وهو الأمر الذي يكشف درجة النقص القائم في مجال التحديث السياسي والممارسة الديمقراطية مما يفتح المجال للأقليات القبلية أو العرقية أو الدينية للمطالبة بفرص من التكافؤ السياسي والاجتماعي والثقافي وتحقيق بعض مطالبهم في مجال الاعتراف بلغاتهم وثقافاتهم المحلية وطقوسهم الرمزية، لترتفع هذه المطالب إلى حد الوصول إلى المطالبة بالانفصال وبناء كيان سياسي هوياتي ضيق والأمثلة حاضرة في العديد من دول العالم المعاصر[1].

[1] المصدر السابق، ص 50.

[1] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل و حسام الدين عبد المجيد،" نموذج الدولة- الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج و الهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: العدد 33،شتاء، 2013، ص 121.

تأتي أهمية معالجة هذا البعد، من حيث تعامله مع أزمة الدولة الأمة تعاملا ايجابيا يحاول رصد هذا المفهوم وفق خصوصيات كل منطقة ودولة وليس تعاملا سلبيا يأخذ المعنى الغربي الذي ينظر لدولة كوحدة واحدة مبنية على أساس مفهوم المواطنة ودولة القانون والمؤسسات، وبالتالي عدم وجود هذه العناصر وتكاملها يطرح قضية فشل الدولة وزوالها بفعل نزعات الانفلات من قبضة المركز التي تنذر بإمكانية تشظي عالم الدولة- الأمة وولادة عالم الهويات الثقافية[2].

1. الخريطة الهوياتية لدول الشرق أوسطية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أقدم المناطق الحضارية في العالم التي تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي والديني والسلالي، إذ يسكنها ثلاث أنواع من الشعوب: الشعوب السامية وتضم العرب كأمة لها تاريخ مشترك ومنشأ واحد وهو الجزيرة العربية، وتضم كذلك الإسرائيليين والأشوريين الذين يستخدمون السريانية، إضافة إلى الجماعات الأمازيغية في المغرب العربي والفرس والأتراك، وبالنسبة للمعتقدات الدينية السماوية فتتنوع ما بين اليهودية والمسيحية والدين الإسلامي الذي يعتبر الأكثر انتشارا في الإقليم.

وقد تجاذبت العديد من الآراء حول التركيبة الحضارية الشرق أوسطية ومرجعية ذلك التقسيم انتهت إلى وجود ثلاث شعوب عريقة هي العربية والفارسية والتركية التي يجمعها الإسلام كدين مشترك، في مقابل الأقليات المسيحية واليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية.

ويمكن تقسيم الشرق الأوسط إلى منظومة شرق أوسطية إسلامية ومنظومة أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الأقليات المسيحية واليهودية التي هي امتداد لها بشكل أو بآخر خاصة وأن تقسيم هانتغنتون العالم إلى ثمانية حضارات لم يشمل تقديم اليهودية كحضارة بل احتسبها كامتداد للحضارة

[1] كمال عبد اللطيف: **مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية، في الانفجار الغربي الكبير**، المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 44.

[2] رعد عبد الجليل وحسام الدين علي مجيد،مصدر سبق ذكره،ص141.

الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الأنغليكانية التي تجمع ما بين مبادئ اليهودية والمسيحية وهي الأكثر انتشارا في أمريكا عنها في أوروبا.

غير أن المفكر المصري محمد سيد أحمد يختزل الخريطة الشرق أوسطية في أبعادها التاريخية على العلاقة الثنائية بين العالم العربي الإسلامي من جانب والعالم الغربي المسيحي من جانب منفرد عن العالم اليهودي، فالعلاقة عبارة عن مثلث ذو ثلاث أضلاع، العالم العربي والإسلامي - حيث يشكل الإسلام القاسم المشترك- والعالم الغربي والعالم اليهودي، ويضيف أنه من الخطأ أن يضم العالم المسيحي للعالم اليهودي دون إدراك لأوجه التمايز فيما بينهم في الرؤية والهدف والإستراتيجية[1].

كما يضيف إدوارد سعيد تقسيما آخر يولي الداخل الحضاري أهمية خاصة فقد ذهب إلى أن الدول الشرق أوسطية على الدوام في حالة صراع مع شرعيتها ويعود ذلك إلى مفهوم الوحدة العربية والوحدة الإسلامية[2]، وهذا التقسيم يخفي في داخله دور العوامل القومية في تكريس التقسيم الديني حيث نجد دوما صراعا بين الهويتين تكرس مع الانقسام السني الشيعي.

إن المعطيات التي تم استعراضها توضح صعوبة اختيار المقولات المفهوماتية المناسبة لفهم حقيقة مجتمعات المنطقة فهل الشعب أم الإثنية أم القومية أم الطائفية أم الأقلية أم الأمة أم الحضارة هي المفاهيم المناسبة، وهل يمكن كتابة تاريخ قومي واحد أم يجب كتابة تاريخ تعدد النزعات القومية في منطقة لا طالما وصفت بأنها فسيفساء يسودها التفتيت؟ وهل يمكن الفصل بين الهوية العربية والمحدد الإسلامي لها؟ على اعتبار بعض الطروحات التي تعتبر الدين الإسلامي دينا قوميا محصورا في نطاق جماعة إثنية محددة الهوية وفي منطقة جغرافية، بل هو دين عالمي عابر للحدود القومية وللإثنيات والطوائف[3].

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي:**الشرق الأوسط الجديد: بين الفوضى البناءة وتوزان الرعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 74.

[2] جون بيليس وستيف سميث،:**عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج لترجمة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص 794.

[3] جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص100.

وقد جرى استخدام ثنائية (الأكثرية- الأقلية) كأنثروبولوجيا دينية تحدد السنة كأكثرية والى جانبها أقليات من الديانة اليهودية والمسيحية، وتنقسم الأغلبية الإسلامية إلى أغلبية سنية وأقلية شيعية. أين تتقاطع كلاهما مع العامل القبلي والقومي والسياسي كما سيأتي.

2. سيسيولوجيا المجتمعات العربية: تقاطع الدين مع القبيلة مع السياسة.

يسهل الدفاع عن الأطروحات القائلة بوجود العديد من الأقليات العرقية أو الدينية، وعدم التجانس بين المجتمعات المختلفة المكونة للعالم العربي وتنوع اللهجات حتى لدى الناطقين بالعربية، ويبدو طبيعيا انطلاقا من هذا الموقف عجز المجتمعات العربية عن إيجاد حد أدنى من التوافق ليس فيما بينهما، وإنما داخل كل منها بما يتيح الاستقرار السياسي والاجتماعي[1]. وتبرز هنا العوامل الداخلية من خلال صبر سوسيولوجيا الدولة العربية كعامل للفوضى وعدم الاستقرار والذي اتضح مع الحراك الشعبي الذي عرفته أغلبية هذه الدول. دون التركيز كثيرا على دور العوامل الخارجية التي تبقى ثانوية.

والدولة في المفهوم السوسيولوجي الديمقراطي هي رموز وتشكيلات تم بنائها بتوافق جميع قوى التأثير المجتمعي، ويتم الدفاع عنها بالأكثرية لأنها التعبير المتفق عليه لمصالحهم، وفي علم الاجتماع السياسي تعرف بنية الدولة:" على أنها مركب من الأفراد تربطهم روابط العيش المشترك والمصالح المشتركة على أرض يتواجدون عليها من جيل إلى جيل ومن أجل تهذيب السلوك الفردي والجمعي المتجه إلى السلوكيات والمصالح المتطرفة التي تحصل في طياتها مقومات النزاعات المستمرة على السلطة والثروة إلى أطر المتوافقات بعقد مجتمعي معنوي ملزم يجعل الدولة بنية لوحدة اجتماعية سياسية اقتصادية قانونية للعلاقات الداخلية والخارجية".

أما القبيلة فهي:" بنية اجتماعية حياتية لمجموعة من البشر اتسمت منذ نشوئها بالمثالية الوظيفية لأفراد تربطهم صلة الدم والقربى (العصبية) قبل

[1] المصدر السابق،ص142.

ظهور مفاهيم الدولة المدنية والدولة الدينية والطبقة والقومية ثم الدولة الديمقراطية[1].

وتعد البنية القبلية من الخصائص السوسيولوجية للمنطقة العربية، وكان لهذه البنية أدوار مهمة في عملية التحام المجتمعات وانقسامها، وفي حركات مقاومة الاستعمار مما أثرت في عملية تشكل الدولة الوطنية العربية بعد انفكاك أواصر الدولة العثمانية.

وتفضي متابعة مكانة القبيلة في المنطقة العربية منذ العصور القديمة، إلى أن بنيتها العصية تلقت عدة صدمات مؤثرة يمكن تقسيمها إلى ثلاث: **الإسلام والاستعمار والوطنية**[2]، وقد كان تأثير هذه الصدمات الثلاث متفاوتا على حسب خصوصية كل قطر عربي.

على مستوى الخطاب السياسي العربي كان حضور القبيلة حضورا باهتا، كما تأثر موقعها في الخطاب بنزعة نفعية ترتبط بطبيعة الأيديولوجيات التي وجهت تحليلات وخطابات النخب السياسية العربية من قومية وماركسية وليبرالية ثم إسلامية، حيث أن تطبيقات هذه الايدولوجيات كانت تتم في إطار ما فوق – وطني يهمش الظاهرة القبلية[3].

إلا أن الأنظمة السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال في الخمسينات من القرن الماضي كانت أكثر إدراكا لهذا البعد العشائري والقبلي والطائفي في تركيبة المجتمع العربي، وقد حصلت هذه الأنظمة على التعامل مع هذا الواقع بأكثر من طريقة، فبعضها عمد إلى تقديم الامتيازات المادية للقبيلة التي ينحدر منها بحيث تصبح القبيلة هي النظام والنظام هو القبيلة ومن الأنظمة من عمد إلى محاولة تفتيت القبائل، أو إضعاف انتمائها من خلال " لجان

[1] رعد قاسم صالح: "إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003- 2010"،مجلة السياسية والدولية،العراق: العدد20،2012،ص2.

[2] محمد نجيب بوطالب: **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سيوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أكتوبر 2001، ص5.

[3] المصدر السابق، ص 6.

شعبية"، أو "حزبية "، وقد كشفت الثورات العربية طبيعة هذه الانتماءات ودورها في تأجيج الثورات أو تعثرها[1].

وإذا ما حاولنا قياس تداخلات العامل الديني مع القبيلة كمركب سوسيولوجي والتشكل السياسي للدولة العربية الحديثة، سنلحظ اختلافات هامة من دولة إلى أخرى.

ففي الخليج العربي لم يأت ميلاد الدولة العربية إلا من خلال تطور داخلي ونتيجة لخصوصيات اجتماعية وجغرافية، فضلا عن ارتباط نشأتها بالإصلاح الديني من جهة، وبالتركيبة القبلية من جهة ثانية، فقد كان للدعوة السلفية الوهابية إلى جانب القبائل دور في هذا النفوذ وتوحيد الكيانات القبلية بعد صراع دام أدى إلى التمرد على السلطة العثمانية، وسرعان ما توسع هذا التحالف ليشمل قبائل أخرى وأفضى إلى قيام المملكة وتوحدها عام 1926[2].وفي حالة السعودية فإنه على الرغم من الازدهار المرتبط بالنفط فثمة مصادر محتملة للتناقض والنزاع يمكن أن يعبر عنها تعبيرا جليا بأسلوب سياسي في اللحظة المناسبة، فالاختلافات المناطقية تعززها عوامل اقتصادية ومهنية وأحيانا إثنية ودينية، والتنافسات القبلية هي على جانب من الأهمية فمع أن البدو لا يزالون يعانون هذا الإهمال، فان موازنة بعض القبائل ضد بعضها الآخر لا تزال تمثل أسلوبا نافعا من أساليب السيطرة، كما أن للاختلافات الدينية أهميتها، فمع أن غير المسلمين يسمح لهم بالعمل في السعودية، إلا أن العرب المسيحيين لا يسمح لهم باكتساب الجنسية السعودية[3]، وما هو أهم من الناحية السياسية هو وضع الشيعة الذين يقدر عددهم ما بين 15و20 % ويعاني شيعة السعودية من تضيق لمساحة الحقوق الدينية- المذهبية وتهميشا سياسيا. أما على المستوى

[1] طلال عتريسي: "تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية"، شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011، ص29.

محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[2] محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره،ص7

[3] نزيه الايوبي،مصدر سبق ذكره،ص447.

الجغرافي فيتركز الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، في حين أنهم يشتكون من أوضاع اقتصادية سيئة، ومن ثم يتقاطع البعد الجغرافي مع البعد المذهبي والبعد الاقتصادي وهو ما يجعلها أكثر تعقيدا[1].

أما اليمن الذي يمثل أحد النماذج العربية البارزة في حضور القبيلة في المشهد السياسي الراهن، فانتماء الأفراد إلى القبائل يتميز بحتمية اجتماعية لا يضاهيها الانتماء إلى الأحزاب السياسية، ولم يخلو المشهد السياسي اليمني بدوره من تحالفات بين الأحزاب وبين القبائل في واقع يكاد يكون متفردا لشدة التطابق والتداخل بين المكونين السياسي والاجتماعي (الحزب و القبيلة)[2] ، وهناك من يتحدث عن "ديمقراطية قبلية" في اليمن، ومن يتساءل هل الولاء هو للعشيرة أم القبيلة أم للجمهورية؟[3]

وتعتبر حالة التفكك الجغرافي لبعض الدول في المنطقة، على النحو الذي يمكن تحليله عمليا من واقع السودان، الذي يمثل فضاءا مشتركا لعوالم ثلاثة تجمع بين العروبة والأفريقانية والإسلام، وليس بخاف أن هذا التصادم في الحرية والانتماء الثقافي قد دفع بالسودان في مرحلة الاستقلال الوطني إلى أزمة حقيقية حيث ادعت النخبة الشمالية وصلا بانتماءاتها العربية والإسلامية، في حين أكدت النخبة الجنوبية جذورها الإفريقية غير العربية. هذا التصادم في الهوية أدى إلى خلق حالة ضد الاستقطاب الذي أفضى إلى النيل من أركان مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة في السودان فالثنائية الحادة بين الانتماء العربي الإسلامي من جهة، والانتماء الإفريقي المسيحي من جهة ثانية مثل رافدا أساسيا لتفكك الدولة السودانية[4].

---

[1] شحاتة محمد ناصر: "سياسات النظم الحاكمة في البحرين و الكويت و العربية السعودية. في التعامل مع المطالب الشيعة (2003- 2008):دراسة مقارنة"، المستقبل العربي، لبنان، العدد387، مايو2011،ص38.

[2] محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره، ص 6.

[3] طلال العتريسي، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[4] حمدي عبد الرحمن: "لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام إلى التفكك الجغرافي"، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، المجلد 46، ص28.

أما في الحالة العراقية فإن سؤال الهوية تحول إلى حالة تراجيدية فقد خلخل الغزو الأمريكي الكيان العراقي الذي اعتاد الخطاب القومي طيلة عقود، وانفجرت الهويات متسلحة بكل أنواع الأسلحة الدينية والقومية والإثنية والمذهبية، وقد اضطرت النخب التي جاء بها الأمريكيون للسلطة إلى الاتفاق على تثبيت مظاهر التنوع الذي يميز شرائح المجتمع العراقي[1]، خاصة الاختلاف السني – الشيعي وتقاطعاته مع العلاقات العراقية الإيرانية والعلاقات الخليجية الإيرانية. إذ تربط إيران بشيعة العراق علاقة تاريخية تتلخص في تلك العلاقة بين المؤسسة الدينية العراقية والإيرانية، وعلاقة إيران بالأحزاب السياسية المعارضة.

لذلك لا يغيب عن ذهن أي باحث في شؤون العلاقات الإيرانية العراقية إعطاء العامل الشيعي أهمية على اعتبار أن للأغلبية الشيعية قاسم مشترك ما بين البلدين، فالعراقيون الشيعة منذ عصر الدولة العباسية إلى قيام نظام صدام حسين عام 1967 كانوا تحت حكم الأقلية السنية التي لا يتعدى تعدادها 12 إلى 15٪، مما ترك في تصورهم ترسبات فكرية تقوم على الاضطهاد السني لهم. أضف إلى ذلك الاختلافات الدينية التي كان لها الدور الحسم في تأجيج العداء السني الشيعي عبر الفترات التاريخية المتعاقبة بعد ظهور المذهبية الشيعية وترسميها في إيران مع القرن السابع عشر.

وتعد فترة حكم صدام حسين الفترة التي عرفت فيها الطائفة الشيعية العراقية علاقات وثيقة مع إيران، وذلك عندما لجأت العديد من القيادات الشيعية العراقية إلى قم، إضافة إلى العلاقات التي تربط المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني ذو الأصول الإيرانية بالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية كمرجعية شيعية عليا، والذي تتشابه توجهاته مع إيران فيما يتعلق بضرورة ألا يتنافى النظام السياسي في العراق مع تعاليم الدين الإسلامي والمذهب الشيعي[2].

[1] كمال عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 114.

[2] عمر الحسن، مصدر سبق ذكره.

غير أن سقوط النظام العراقي السابق أدى إلى البروز السياسي للشيعة من دون كافة الطوائف الأخرى ومنها الطائفة الكردية (20.18)٪ والمسيحية (2)٪، حيث حصلوا على الأغلبية في الانتخابات التي جرت عام 2005، ما مكنهم من تحصيل مناصب القيادة العليا للبلاد، خاصة أنهم كانوا موجودين خارج النظام السابق ما يعني سهولة تحالفهم مع الولايات المتحدة التي لن تخرج من العراق دون إقامة حكومة موالية لواشنطن[1].

وفي سوريا، يعرف المجتمع نسيج طوائف ومذاهب وعقائد وتيارات عمد الحزب الحاكم إلى تأطيرها في بوتقة خطاب قومي وحدوي، وباسم السياسة والفهم الميتافزيقي للمواطنة ألغيت الادعاءات الهوياتية الخصوصية وفي ظل الانتفاضة السورية يشهد المجتمع السوري حرب الهوية بالهوية ويمثل المختبر السوري بعد العراقي والسوداني واللبناني مختبرا جديدا قد يحمل في طياته تفتيت الدولة[2].

3.سوسيولوجيا المجتمعات التركية والإيرانية: تقاطع القومي مع الديني.

- **تركيا:** لقد كانت القومية التركية العنصر الأساسي في تكوين الجمهورية التركية، ورغم التعددية العرقية والثقافية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث عن الدولة العثمانية إلا أن الدولة التركية قد أقصت جميع هذه العوامل وتبنت نموذجا يقوم على أساس القومية التركية والتغرب العلماني. وتعتبر المسألة الكردية من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية [3].

ويبلغ تعداد الأكراد في تركيا حوالي 12 إلى 14 مليون نسمة، يتمركزون في المناطق الشرقية والجنوبية المحادية لتوزيع الأكراد في شمال

---

[1] Yeves Lacosts; Géopolitique de la Méditerrenée;(Paris:Almond Colin,2006)p442.

[2] عمر الحسن، مصدر سبق ذكره،ص116.

[3] محمد ثلجي، مصدر سبق ذكره، ص87

العراق وإيران وسوريا، مما يعطيهم موقعا استراتيجيا وقد بدا من خارطة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، أن إقامة دولة كردية كانت قد برزت للوجود أول مرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى بإنشاء نواة لهذه الدولة في كردستان العراق[1]، فبعد أن حقق أكراد شمال العراق مكاسب سياسية أصبح لديهم نفوذ أكبر من خلال التنظيمات الحزبية للضغط على السلطة التركية، والحقيقة أن عدم إتباع سياسة منفتحة للحكومة التركية اتجاه القضية ورفعها من مستوى مواجهة دولة لتنظيم إرهابي سيحمل القضية تبعات هي في غنى عنها.

- **إيران:** من أهم المفارقات التي تواجه الانتماء الهوياتي الإيراني الانتماء المزدوج الإسلامي والقومي، أين يعبر الانتماء القومي عن الخصوصيات الذاتية للشعب الإيراني التي أعطته أهمية خاصة وسط الشعوب الإسلامية نسبة للحضارة الفارسية العريقة، أما الانتماء الإسلامي فيمثل خصوصية الانتماء للمذهب الشيعي. فرغم أن تاريخ إيران ما قبل الثورة يُؤرخ له في الفكر السياسي الشيعي للثورة على أنه عهد الانصياع للغرب والتخلي عن بناء الهوية الإسلامية فإن الخميني لم يستطع - باعتباره مبعث الفكر الثوري السياسي- أن ينفي إعجابه بالشخصية الفارسية خاصة وأنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة في السنوات الأولى للثورة من التعبير عن المشاعر القومية[2].

أدى ذلك إلى بروز علاقة قلقة ما بين **القومية والإسلام** في ذهنية المواطن الإيراني وفي ذهنية الجوار العربي، ومن أهم الشواهد على ذلك إطلاق الحرس الثوري أثناء اجتياحه جزيرة الفاو العراقية أسماء فارسية على شوارع الجزيرة ومساجدها وإلقاء خطبة الجمعة باللغة الفارسية، مما أدى إلى تصوير الحرب من طرف العرب على أنها حرب ما بين الفرس والعرب، ويضاف إلى ما سبق

[1] اوبرت ألسن: **المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية**، ترجمة محمد إحسان، منشورات ناراس، العراق، 2001، ص، ص 11- 12.

[2] نيفين مسعد: **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص60

الإصرار الإيراني على تسمية الخليج الفارسي بدل **الخليج الإسلامي** وهي تسمية توحي بأنها جاءت في مواجهة التسمية القومية العربية (**الخليج العربي**)[1].

كما يعكس الدستور الإيراني العلاقة ما بين الانتماء الفارسي والانتماء الإسلامي فقد جاءت المواد تخصيصية تخاطب الأمة الفارسية، ومن المواد التي تحصر نفسها في إطار عموم الشعب الإيراني (المواد 9 و17 و19) حيث تشير المادة (9) إلى أن صون حرية الجمهورية الإيرانية الإسلامية من مسؤولية الحكومة وجميع أفراد الشعب، وتشير المادة (17) إلى أن الدوائر الحكومية تعتمد في أعمالها على التـــاريخ الهجري والشمسي[2]، كما منع الدستور الإيراني المسلمين على تعدد جنسياتهم من تولي منصب رئيس الجمهورية، فحسب المادة (125) يجب أن يكون رئيس الدولة فارسي شيعي[3]، كما لا تجيز المادة (41) من الدستور الإيراني الجمع ما بين الجنسية الإيرانية وما سواها من الجنسيات وترخص الحكومة حق سحب الجنسية من أي إيراني في حالة حصوله على جنسية دولة أخرى.

ومن عوامل تدعيم الشعور القومي الطبيعة الجغرافية التي أحاطت إيران بسلسلة من الجبال ساعدتها على تحقيق وحدتها الطبيعية وأمدتها بالقدرة على امتصاص الصدمات الثقافية ضد الغزو الخارجي.

وقد صدرت دراسة حاولت تقديم تفسير ثقافي لتطور السياسة الخارجية الإيرانية على مدار عقد كامل، جاءت تحت عنوان "**مركز العالم، جيبولتيك إيران**" حدد فيها المؤلف عدة مقومات رئيسية للثقافة السياسية الإيرانية من أهمها:

---

[1] المصدر السابق، ص62.

[2] المصدر السابق، ص59.

[3] David Menshri, "Iran's regional policy between pragmatism", New York, ***Journal of International Affairs***, Vol. 60, No.2 Spring/Summer.2007), p.155.

- الخوف من الآخر بحكم الظروف التي نشأ فيها المذهب الشيعي.
- الشعور بالاستعلاء العرقي والحضاري وتنبع هذه الخاصية من انتماء الإيرانيين إلى حضارة عريقة يبلغ عمرها 3000 سنة، وتتناقض هذه الخاصية مع سابقتها حيث تقود هذه إلى التمدد الخارجي فيما يقود الخوف من الآخر إلى العزلة والانكفاء.
- القدرة على التصدي للغزو الثقافي الخارجي وعدم ذوبان الحضارة الفارسية في أي غزو وقع عليها.
- المبالغة التي تشمل الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفذيها، ويعتبر ما تعرضت له إيران من مخاطر على مدار تطورها التاريخي أثر من آثار هذه المبالغة[1].

إلا أن العوامل السابقة لم تمنع تفوق العامل الديني على القومي في توصيف الهوية الإيرانية حيث حللت شيرين هنتر التفاعل ما بين القيم الفارسية والإسلامية، ورصدت ضمن عوامل إضعاف الهوية الوطنية عامل التعدد الإثني فالفرس يشكلون 51٪ من الشعب الإيراني، فيما تتوزع النسبة الباقية على قوميات ولغات وديانات ومذاهب مختلفة، أضف إلى ذلك الدعم الإيراني لكل الفئات الشيعية الغير فارسية الموزعة عبر خريطة الشرق الأوسط

الخاتمة-

إن البحث في جينالوجيا الدولة الشرق أوسطية توحي بذلك التداخل بين العديد من المتغيرات التي ساهمت في نشأة الدولة الحالية التي تتراوح بين نموذجين أساسين: نموذج مستقر حسم الأمر في التقاطعات القائمة على أساس شرعية السلطة السياسية والفصل في تفوق مكون على آخر في جانب البنية السوسيولوجية، مقابل نموذج غير مستقر لا زال إلى اليوم لم يحسم انتماءه الحضاري وأساس الشرعية فيه وطبيعة التكوين المجتمعي مما أدى الى الانفجار وبروز نموذج الدولة الفاشلة كنمط دولاتي سيميز الحقبة القادمة من الشرق

[1] نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 35.

الأوسط خاصة على مستوى المجال العربي. ويمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية والتي تفتح آفاقا جديدة للبحث:

- الدولة في الشرق الأوسط دولة جاءت نتاج لتقاطع المصالح الغربية ولم تأت تعبيرا عن كيان هوياتي قائم بذاته مستغن عن غيره فظلت دولة تابعة للمركز الغربي المنتج لها منفصلة عن ماضيها.
- هناك علاقة تشابك بين طبيعة النظام الشرق أوسطي الذي تختلف فيه الهويات والمصالح وما بين الدولة الشرق أوسطية الخاضعة لنفس الطبيعة الفسيفسائية والتي تجعلها مهددة في أي وقت بتنازع بين المصالح الاجتماعية للأطراف الداخلية.
- هناك محاولة سياسية أو لنقل مشروع أو عقلية سياسية تسعى لفرض علاقة توافقية بين المجتمعات المتعددة التركيبات العرقية والدينية وبين طبيعة السلطة الاستبدادية في أغلبية الدول والتي لها وحدها القدرة على فرض الأمن والاستقرار.
- التزاوج بين الاقتصاد والحكم الاستبدادي والتغلغل الخارجي ساهم مساهمة فعالة في تأخير مشروع التنمية والديمقراطية في الشرق الأوسط وبخصوص في المجال العربي.